مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: مجتمع مدني أم مجتمع أهلي؟ دراسة لواقع المجتمع المدني في البلدان العربية
اسم الكاتب: م.د. نغم محمد صالح
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/145
تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 09:05 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجتمع مدني أم مجتمع أهلي ؟
دراسة لواقع المجتمع المدني في البلدان العربية

م.د. نغم محمد صالح
كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

مقدمة

بات مفهوم المجتمع المدني يتداول كثيرا في السنوات الأخيرة وأصبح مطلبا لكافة القوى والتيارات السياسية، سواء المشاركة في الحكم أو المعارضة له، كما بات عنوانا للكثير من الحوارات والندوات التي تعقدها تلك القوى والتيارات، أو تلك التي تقيمها أو التي تروج لها المنظمات غير الحكومية في البلدان العربية . لكن على الرغم من حالة الذيوع والانتشار لمفهوم (المجتمع المدني) إلا أن هذا، لا ينفي واقع الإبهام والغموض الذي يشوب الحديث عنه لدى الكثير من الكتاب والباحثين والذي يرجع في كثير من أسبابه إلى كون مفهوم المجتمع المدني مفهوم دخيل على تراث الفكر السياسي العربي الإسلامي . فلم يبرز مفهوم المجتمع المدني في الخطاب السياسي العربي إلا في العقدين الأخيرين من القرن العشرين. ومادام مفهوم المجتمع المدني ولد ونشأ في ظل ظروف الصراع السياسي والاجتماعي الذي عرفه المجتمع الأوربي منذ القرن السابع عشر، فأنه من الطبيعي أن يأخذ سمات البيئة التي وجد فيها مما جعله يختلف في ميزاته عن البيئة الأخرى التي نقل إليها وبالطبع العربية منها . فواقع المجتمعات العربية لازالت تجره (معطيات الماضي) بكل أشكاله التقليدية التي مازالت ماثلة في الحاضر عبر تكيفها وتفاعلها معه في إطار عملية إعادة تجديد أنظمة الحكم المطلق وعلاقاتها الاجتماعية، التي قد تختلف من حيث الأسلوب والشكل عن أنظمة الحكم التي يتطلبها تفعيل المجتمع المدني بعده انعكاسا لواقع التقدم والتحضر وأحد أسس قيام الأنظمة الديمقراطية. إن هذا الاهتمام يعود إلى الدور المهم الذي لعبته العديد من قوى وتنظيمات المجتمع المدني في دفع عملية التحول الديمقراطي في العديد من الدول ولاسيما في بعض بلدان شرق ووسط أوربا وأمريكا اللاتينية مما شكل عاملا جوهريا لتزايد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني. على الرغم من تباين الآراء التي تناولت المجتمع المدني وتعددها، إلا إن هناك نقطتان تكاد تكونا محل إجماع بين كل المفكرين الذي أولوا عناية خاصة للمفهوم. وهي النظرة إليه بالمقارنة إلى دور الدولة، فهناك من جعله مقابلا لمفهوم الدولة وهناك من رأى العكس، إن مفهوم المجتمع المدني متلازم مع مفهوم الدولة. ومهما تباينت الآراء فأنه لا يمكن تجاهل دور الدولة في تقدم المجتمع

المدني أو تدهوره. كما نظر إلى المجتمع المدني بالمقارنة مع الديمقراطية. فقد أكد أغلب الباحثين على الترابط والتلازم بين المفهومين (المجتمع المدني والديمقراطية) بغض النظر عن الأسبقية التي يعطيها كل فريق لكلا المفهومين فالكل يؤكد بأنه لا يمكن أن تنشأ تجربة ديمقراطية ناجحة خارج المجتمع المدني، كما لا يمكن تصور مجتمعا مدنيا متقدما في ظل حكم مطلق استبدادي. ومن هنا بدأت تظهر الدراسات التي تحاول الإجابة عن الكثير من التساؤلات المرتبطة بالمجتمع المدني في البلدان العربية ومدى تطابق وملائمة مفهوم المجتمع المدني مع الواقع العربي ؟ ومدى أهمية وضرورة الدور الذي يلعبه ؟ وما دور مؤسسات المجتمع المدني في البلدان العربية في تعميق مفهوم وممارسة الديمقراطية ؟ وهل استطاعت مؤسسات المجتمع المدني أن تمارس ذلك الدور بالشكل الصحيح بما يخدم عملية التحول الديمقراطي في البلدان العربية ؟ إن الإجابة عن مثل تلك التساؤلات تقتضي تناول الموضوع من جهات عدة لعل أهمها:

1- نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره في الفكر الغربي الحديث .

2- الواقع الاجتماعي في البلدان العربية وغياب الأسس المادية لمفهوم المجتمع المدني الحديث .

3- المجتمع المدني في مواجهة الدولة العربية .

4-جدلية العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية في البلدان العربية .

أولا - نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره في الفكر الغربي الحديث:

يتفق أغلب الباحثين على إن فكرة المجتمع المدني حديثة نسبيا وهو كمفهوم غربي النشأة أسهمت في صياغته مدارس فكرية متعددة في إطار الحضارة الغربية وكان في كل مرة شيئا مختلفا من حيث التعبيرات والاستخدامات ولم يكن ذات مضمون واحد. فقد ارتبطت أولى الدعوات للمجتمع المدني بمجموعة الأفكار والنظريات السياسية التي مهدت لمجموعة الثورات التي اجتاحت أوربا، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، ضد الحكم المطلق المدعوم بالحق الإلهي من قبل الكنيسة لملوك أوربا. كان أول استخدام للمفهوم على يد الفيلسوف (توماس هوبز) والفيلسوف (جان لوك). لقد وجد كل من هوبز ولوك في المجتمع المدني وسيلة ينتجها (التعاقد) وتضمنها السياسة بيد أفراد اجتمعوا لتحصيل غاية مقصودة. إلا أن الفارق بينهما هو إن هوبز كان يرى انه لا وجود لتمايز مؤسساتي بين الدولة والمجتمع المدني، على العكس من جان لوك الذي ميز المجتمع المدني عن الدولة ، دون أن يلغي تماما الروابط التي تجمع بينهما[1]. ثم اخذ المفهوم أبعادا أخرى وتوالى على دراسته ونقده واستقصاء أبعاده المختلفة عدد من الفلاسفة وعلماء الاجتماع والساسة الغربيين مثال (روسو وهيغل) وغيرهم. إن دراسة مقارنة لكل الاستخدامات التي تناولت مفهوم المجتمع المدني من قبل العلماء والمفكرين الغربيين خلال تلك المرحلة التاريخية توضح لنا التطور في

استخدام المفهوم. فنجد أن فلاسفة العقد الاجتماعي تعاملوا مع العلاقات التعاونية بين الأفراد باعتبارها علاقات منشئة للمجتمع وحافظة لاستقراره، فيما تطور المفهوم على يد هيغل الذي ميز بين المجتمع المدني كشبكة من التفاعلات التلقائية القائمة على العادات والعرف والتقاليد، وبين الدولة بوصفها مجموعة من المؤسسات السياسية والقانونية التي تمارس في إطار شبكة من العلاقات السابقة. إلا أن هيغل أكد إن المجتمع المدني لا يقوم إلا عبر الدولة المؤهلة لحل اشكالياته الداخلية وتأمين استمراره وتطوره بصورة نمطية . لذلك وجب خضوع المجتمع المدني إلى سلطة الدولة[2]. فالعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني بنظر هيغل، تعتمد على نوع من التباين والاعتماد المتبادل، وعلى الرغم من استقلال الأخير إزاء الدولة، إلا انه يفترض حدودا معينه لهذا الاستقلال من جانب الدولة. إن حاجة المجتمع المدني إلى الدولة، هي أكثر من منطقيه، إنها حاجة واقعية وحتى أخلاقية، فالمجتمع المدني لا يمكنه أن يصبح مجالا أخلاقيا ويظل مدنيا إلا إذا تم تنظيمه سياسيا وأخضع للإشراف الأعلى للدولة وهيمنتها. إذ يستحيل على المجتمع المدني وفق تصورات هيغل أن يوجد من دون الدولة[3]. ثم اخذ المفهوم شكله النهائي وليتفق اغلب المفكرين فيما بعد على أن المجتمع المدني هو (تلك الهيئات الاجتماعية الوسيطة. والمؤسسات المستقلة عن السلطة السياسية التي تستطيع أن تنظم شؤونها الخاصة وتديرها بمعزل عن سلطة الدولة)[4]. ولكن رغم هذه الجذور التاريخية للمفهوم إلا أن استخدامه بشكل مكثف في أدبيات السياسة المقارنة ارتبط بعقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي حيث احتضن مفهوم المجتمع المدني من قبل المفكرين والمجموعات السياسية المختلفة ورفع شعارا للديمقراطية والحقوق المدنية، ولقد تعامل هؤلاء مع الفكرة وفق مفاهيمهم وتفسيراتهم المتباينة واستثمروها بما يتفق مع أفكارهم ومعتقداتهم ومصالحهم وخرجوا منها حسبما يرغبون ويريدون، لقد فسر مفهوم المجتمع المدني بالعلاقة مع كل شئ بدءا بالتعددية الاجتماعية وحقوق الإنسان والخدمة العامة والمواطنة الفعالة وتجزئة السلطة والمشاركة الاجتماعية والسياسية. وبذلك أتخذ هذا المفهوم عبر مسار تطوره دلالات مختلفة وصورا ومعاني متباينة وفق المنظور الفلسفي والفكري والعقائدي والذاتي الذي عومل به وفسر على أساسه[5]. وبالطريقة نفسها تعامل المفكرين العرب مع المفهوم فقد عرف الدكتور محمد عابد الجابري المجتمع المدني على انه (المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية[6]. ويعرفه الدكتور محمد عبد الفضيل على انه (مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية وبين الدولة[7]. وفي الاتجاه نفسه يذهب الدكتور سعد الدين إبراهيم الذي يعرف المجتمع المدني بكونه (مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة

السلمية للتنوع والخلاف). ويحدد سعد الين إبراهيم هذه التنظيمات بأنها كل ما هو غير حكومي، وكل ما هو غير عائلي (وراثي) وتشمل هذه التنظيمات كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات [8]. إن هذا التعريف ينطوي على ثلاث مقومات أو أركان محورية: الفعل الإرادي، التنظيم الجماعي، الركن الأخلاقي أو السلوكي. فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده وهو غير الجماعة القرابية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة، حيث لا دخل للفرد في عضوية هذه المنظمات، لكونها مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث. وهو غير الدولة التي تفرض جنسيتها أو سيادتها وقوانينها على من يولدون أو يعيشون على أرضها. فهو تنظيم جماعي يضم أفرادا اختاروا عضويتهم بمحض إرادتهم. إنها لأجزاء المنظمة من المجتمع. وهو مجتمع العضوية: أحزاب، نقابات، اتحادات، غرف تجارة (صناعية وتجارية، تعاونيات، جمعيات وروابط[9]). وهكذا نرى إن هذا التعريف للمفهوم يستبعد المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة الاثنية كما يستبعد منه المؤسسات الحكومية ويبقي في نطاق المجتمع المدني المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي. وفقا للتعريفات السابقة فأن المجتمع المدني يمثل ذلك النمط من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارج قليلا أو كثيرا عن سلطة الدولة وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة . فهو إذن مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة. انه هامش يضيق ويتسع حسب السياق ينتج فيه الفرد ذاته وتضامناته ومقدساته وإبداعاته فثمة دائما هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافات تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي. إن هذه الهوامش هي التي يتمثل أهمها في عناصر المجتمع المدني كالطواعية والامتدادات التي تقع خارج الحدود والاستقلالية خصوصا المالية منها[10]. وأي كان الرأي بالنسبة إلى هذه التصورات المختلفة للمجتمع المدني إلا انه هناك عددا من العناصر يتفق عليها أغلب الذين استخدموا هذا المفهوم . وفي هذا الموضوع هناك من يميز بين الثابت والمتحول في تحديد سمات وعناصر المجتمع المدني، العناصر الثابتة وهي[11]:-

1- تقوم العضوية في المجتمع المدني على الطواعية وليس على القهر.

2- يشمل المجتمع المدني العديد من المكونات من بينها، المؤسسات الإنتاجية، الطبقات الاجتماعية، المؤسسات الدينية والتعليمية، الاتحادات المهنية والنقابات العمالية، الأحزاب السياسية، وعقائد سياسية مختلفة .

3- تتميز مؤسسات المجتمع المدني بالاستقلالية عن الدولة إدارة وتنظيما فالأصل في العلاقة بين المجتمع والدولة ألا تتدخل الدولة في نشاط المجتمع المدني، أي ألا تكون مؤسسات المجتمع المدني مخترقة من قبل الدولة .

4- الدولة أو المجتمع السياسي لازمان لاستقرار المجتمع المدني وتمتعه بوحدته وأدائه لوظائفه. وهي لابد من أن تكون دولة غير مطلقة السلطة تخضع في أداء مهامها لقواعد عقلانية، سواء وضع هذه القواعد برلمان تنتخبه أغلبية المواطنين، أو تولدت عبر تطور تأريخي طويل، وأشرف على تطبيقها طبقة من الإداريين ذوي المعرفة والخبرة.

أما العناصر المتحولة فهي تلك التي تتغير حسب التطور الزمني، وتغير الأوضاع السياسية، والاقتصادية والاجتماعية للدولة، كما إن مؤسسات المجتمع المدني تجد نفسها في حالات تاريخية تخضع لظروف خارجية قاهرة، مثل ظروف الاحتلال الأجنبي[12].

ثانيا-الواقع الاجتماعي العربي وغياب الأسس المادية لمفهوم المجتمع المدني الحديث:

على الرغم من اتفاق الباحثين حول المفاهيم والعناصر السابقة للمجتمع المدني إلا أنهم اختلفوا في مسألة مدى ملائمة المفاهيم الغربية المطروحة لتحديد المفهوم للواقع العربي. فإذا ما أردنا أولا التدقيق في المدلول اللغوي لعبارة (المجتمع المدني) وإمكانية تحديد معناها في اللغة العربية بالمقارنة مع ما تتحدد به من اللغات الأوربية. نجد أن لفظة (مجتمع) صيغة ترد في اللغة العربية إما بكونها اسم مكان أو اسم زمان أو مصدرا ميميا، بمعنى إنها أما حدث من دون زمان (اجتماع)، وأما مكان أو زمان حصول هذا الحدث وبالتالي فهو لا يؤدي معنى اللفظ الأجنبي الذي نترجمه به(society) والذي يعني عددا من الأفراد، يشكلون (مجموعة) أو (جماعة) بفعل رابطة ما تجمع بعضهم إلى البعض. أما لفظ (مدني) فهو يحيل في اللغة العربية إلى المدينة أو (الحاضرة) وبهذا فإن عبارة المجتمع المدني في اللغة العربية تكتسب معناها من مقابلها الذي هو(المجتمع البدوي)، وبما أن القبيلة هي المكون الأساسي في البادية العربية فأن (المجتمع المدني) سيصبح المقابل المختلف إلى حد التضاد لـ (المجتمع القبلي)[13]. في حين أن كلمة (المدني) في اللفظ الأجنبي جاءت لتكون في مقابل ثلاثة أضداد. مقابل التوحش (شعوب بدائية متوحشة مقابل شعوب متحضرة)، ومقابل الانتماء إلى الجيش (مدني مقابل عسكري) ومقابل الانتماء إلى الدين (التعاليم الدينية مقابل القوانين المدنية) وهكذا فعبارة المجتمع المدني في الفكر الأوربي هو مجتمع متحضر، لا سلطة فيه لا للعسكر ولا للكنيسة[14]. هذا يعني أن الفارق كبير بين مدلول عبارة المجتمع المدني في اللغة العربية وبين مفهومها في الفكر الأوربي. كما إن مفهوم المجتمع المدني ظهر ليعبر عن التطور الذي عرفته أوربا في العصر الحديث، فمع بزوغ القرن السابع عشر دخلت أوربا عصر

التنوير المعروف بعصر النهضة، حيث بدأ الانتقال من اقتصاد الإقطاع الزراعي إلى الصناعة والتجارة. وارتبطت الثورة الصناعية واختراع الآلة بحركة هجرة السكان من الريف إلى المدينة وانتقال العامل من المنزل أو الورشة إلى المصنع الكبير الذي يضم أعدادا كبيرة من العمال فأصبحت هناك طبقتان إحداهما تعمل لدى الأخرى التي تملك رأس المال، وبدأ التعارض يتضح بين مصالح العمال وأصحاب المصانع. كذلك ارتبط هذا الوضع الجديد بظهور حق الملكية الخاصة وهو ما دفع كل مجموعة من الأفراد إلى تأسيس نقابات واتحادات ومنظمات للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم الخاصة والمشتركة. وأصبحت هذه الروابط تحظى بولاء وانتماء عدد كبير من الأفراد بغض النظر عما يوجد بينهم من اختلافات في روابط طبيعية كالقرابة والدين والجنس واللون والطائفة... الخ [15]. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: بأي معنى يمكن الحديث إذن عن المجتمع المدني في البلدان العربية والتي تتميز بكونها بلدان لم يتم فيها التحول بعد إلى المجتمع الصناعي التجاري، مجتمع مازالت القبيلة والطائفة تقوم فيه بدور كبير وحاسم. إن الحديث عن المجتمع المدني في البلدان العربية هو حديث عن مرحلة تطورية لم تصل إلى مرحلة النضوج والاكتمال بعد، ولم نتعامل مع أدواتها ومعطياتها المعرفية – العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والصناعية. بصورة ايجابية. إذ انه على الرغم من كل ما يتبدى أمامنا من مظاهر العصر الحديث، أو الحداثة في العديد من البلدان العربية، إلا إن ذلك لا يمثل سوى شكل ظاهري في الغالب لمجتمع تابع غير متبلور، تتعدد وتختلط فيه الأنماط الاجتماعية كلها، تتيح للأنماط التقليدية إمكانية السيطرة في كثير من البلدان. يتجلى ذلك في بنية العواصم والمدن العربية، التي يفترض أن تكون الحاضنة أو الحامل الأساسي والأول لمفهوم المجتمع المدني وبلورته في المجتمع العربي، فهي بنية – مدن عربية – متريفة أو هي ريفية أصلا، فضلا عن تكوينها من وحدات (أحياء) ذات تجمعات بشرية تتمحور حول خلفيات اجتماعية أو مناطقية أو طائفية، محكومة بهذا الشكل أو ذاك بالمنظومة العربية الإسلامية التي تشكل المرجعية المباشرة والفورية لمعظم الفئات الاجتماعية أفرادا أو جماعات سواء في الريف أو (المدينة) المتريفة. هذا إذا أخذنا في الاعتبار إن هناك تصادم بين تلك المنظومة الثقافية وفكرة الأسقف المفتوحة للحريات والحقوق في إطار التكوينات الاجتماعية ذات الصلة بفكرة (المجتمع المدني) ومفهومه في الغرب[16]. هذا يعني إن نشوء مؤسسات المجتمع المدني في البلدان الأوربية قد أستوجب إعلان القطيعة مع الأطر القديمة (الإقطاع والكنيسة)، إلا أن ما حدث في البلدان العربية هو أن نشوء مؤسسات المجتمع المدني لم تؤدي إلى إلغاء الأطر التقليدية القديمة بل انه قد يحدث أن تتزامن تلك الأطر الاجتماعية العربية وتتعايش بعضها مع بعض مع قيام الحزب والنقابة دون أن يكونا بديلا منها. إن عدم الأخذ بهذا المسار، المتعددة تضاريسه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في

فهم الواقع العربي، قد ينتج منه انفصال خطير بين المجتمع المدني كما تتصوره وتريده النخبة العربية العصرية، والمجتمع المدني كما هو بصدد الظهور بالفعل في واقع الحياة العربية[18]. وإذا كان من الجائز أو حتى من الطبيعي أن يختلف الباحثون حول تعريف المجتمع المدني فأن هناك واقعه أساسية وبديهية لا يمكن أن تكون موضوع اختلاف، وهي إن المجتمع المدني هو أولا وقبل كل شئ، مجتمع المدن، وان مؤسساته هي تلك التي ينشئها الناس بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فهي أذن مؤسسات إرادية أو شبه إرادية يقيمها الناس وينخرطون فيها أو يحلونها أو ينسحبون منها، وذلك على النقيض تماما من مؤسسات المجتمع البدوي – القروي التي تتميز بكونها مؤسسات طبيعية يولد الفرد منتميا إليها، مندمجا فيها ولا يستطيع الانسحاب منها (القبيلة والطائفة ..الخ)، إذن فالبحث في حضور أو غياب مؤسسات المجتمع المدني في بلد من البلدان لابد من أن ينطلق من النظر في وضعية (المدينة) في ذلك البلد: هل هي التي تهيمن على المجتمع باقتصادها ومؤسساتها وتقاليدها وتراثها، أم أن المجتمع البدوي – القروي هو السائد بمؤسساته وتقاليده وسلوكياته وقيمه وفكره. ففيما يخص البلدان العربية كان الأمر ولم يزل واضحا لا يحتاج إلى بيان: كانت البادية والأرياف ومازالت هي المهيمنة بمؤسساتها وسلوكياتها وتقاليدها وعقليتها، فضلا عن هيمنتها الديمغرافية، ليس في الجبال والسهول والصحارى والقرى والأرياف وحسب وحتى في المدن نفسها التي تتكون الأغلبية الساحقة من سكانها من الوافدين عليها ضمن موجات متواصلة من (الهجرة من البادية إلى المدينة [18]). هنا يطرح مفهوم المجتمع المدني في سياق الواقع الراهن للمجتمعات العربية مسألة ما يسمى بالمنظمات الأهلية التي تتشكل من كل التنظيمات ذات الطابع التقليدي مثل الجمعيات الدينية (التي تشكل الغالبية بين تنظيمات المجتمع الأهلي) والجمعيات الثقافية المعبرة عن خصوصيات المجتمعات المحلية أو الأقليات، وبين التنظيمات الخاصة بالأوقاف العائلية، وقد بدأ عددها يتزايد مع نهاية التسعينيات (مثل مؤسسة الأمير عبد القادر، والشيخ زايد... الخ). هناك جدلا قويا بين الباحثين العرب يثار حول العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي والتنظيمات التي تشكل كل واحد منها وأيهما يقترب أكثر من الواقع العربي. فبينما يدافع البعض عن أطروحة التطابق بين المفهومين، وبالتالي مدلولاتهما في المجتمعات العربية، آخذا في اعتباره المنظمات التقليدية والحديثة في تحديده لمفهوم المجتمع المدني بكونه مجموعة مؤشرات وعناصر مترابطة ومتبلورة في علاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية ناجمة عن تفاعل قوى ومكونات المجتمع التي تقوم إما على أسس موروثة كمعايير القرابة (الأسرة، العشيرة، القبيلة) أو على معايير الأصل والعرق (السلالة والعنصر) أو معايير دينية (المذهب، الطائفة، الطريقة) أو أسس انجازيه وفق معايير القدرات والمهارات والتعليم والدخل

والإنتاج. أما أهم مؤشرات اعتبار هذه القوى من مقومات المجتمع المدني، وفق هذا التعريف، فهو درجة وعي أعضائها ووضوح الأهداف والأساليب المستخدمة لبلورتها، فضلا عن التجانس والتضامن الداخلي وتبني الوسائل السلمية لحل الصراعات والتناقضات. وان عملية بناء المجتمع المدني ترتبط بخصوصيات بنيته السياسية والاجتماعية والثقافية[19]. نجد إن فريق آخر يرفض ذلك الطرح ويحاول أن يميز بين المفهومين (المجتمع المدني والمجتمع الأهلي) كونهما يشيران إلى مستويين مختلفين من التطور المجتمعي، لكن دون استبعاد فكرة أن تكون التنظيمات الأهلية جزءا من المجتمع المدني في سياق الوضع العربي الراهن، فالمجتمع المدني وفق هذا التوصيف لا يعني كل أفراد المجتمع من العناصر المدنية، بل ينحصر فقط في العناصر الواعية الفعالة المنظمة من المواطنين. وينقسم إلى جزأين: أولهما المجتمع المدني المهني بما يضم من روابط ومنظمات لا تتعامل مع السياسة مباشرة، وتشكل الجزء الأكثر التصاقا مع مفهوم ووظائف المجتمع المدني. وثانيهما المجتمع المدني السياسي الذي ينحصر في المنظمات السياسية الهادفة إلى كسب السيطرة على الحكومة أو المشاركة فيها أو ممارسة دور المعارضة. ولا تدخل في منظمات المجتمع المدني تلك التي تقوم العضوية فيها وفق أسس تقليدية عمودية مثل العشيرة، القبيلة، الطائفة، المذهب، والمنظمة الدينية. رغم أن هذا لا يعني إهمالها أو محاربتها ، طالما تشكل الأغلبية في المجتمعات التقليدية ، بل الاعتراف بها ورعايتها ونشر القيم والأفكار والممارسات الحضارية بينها على طريق تحييدها وتطويرها لتتحول تدريجيا من منظمات طاردة للقيم والأفكار الحضارية إلى حاضنة لها أو متعايشة ومتكيفة معها على الأقل[20]. وفقا لما سبق يمكن أن ينظر إلى المجتمع المدني باعتباره تلك التنظيمات الاجتماعية التطوعية التي ينظم إليها الفرد باختياره والتي تتمثل في الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والأحزاب السياسية ، وما شابهها من التنظيمات التطوعية ، فهي التنظيمات التي تتوسط العلاقة بين التنظيمات الرسمية للدولة والتنظيمات الارثية التي يوجد بها الفرد بحكم نشأته فأن مثل هذا التصور يمكن أن يحاكي بصورة أوضح واقع المجتمع المدني في البلدان العربية.

ثالثا- المجتمع المدني في مواجهة الدولة العربية:

بداية لابد لنا في هذا الصدد من إيضاح العلاقة بين المجتمع المدني والدولة لقد ارتبطت ظاهرة المجتمع المدني في نشأتها وتطورها في المراحل اللاحقة لعصر النهضة بتأريخ نضال الشعوب ضد سلطة الدولة التي ارتبطت في التأريخ بممارسة ألوان من الاستبداد والقهر والظلم والتعدي على حقوق شعوبها بحجة حماية المجتمع من الفوضى والحروب وتسببت عهود حكم الملوك المستبدين في أوربا في حدوث ثورات شعبية طالبت بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. أي

أن منظمات المجتمع المدني أصبحت تنطلق من هدف أساسي هو حماية المواطنين من تعسف سلطة الدولة. ومن ثم فأن تنامي مؤسسة المجتمع المدني وتطورها أصبح يعني في احد وجوهه القدرة على حد من تدخل الدولة في نشاطات المواطنين[21]. هنا ظهرت الحاجة إلى تأسيس منظمات وتجمعات للدفاع عن حقوق المواطنين في مواجهة الحكام المستبدين بما يعيد التوازن الذي سبق وان تعرض للاختلال بين الحرية والنظام. وتمثلت تلك المنظمات في الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات والتي أخذت صورة كيانات مستقلة عن الدولة. فلولا الاستقلال لما تمكنت من الحد من التسلط والاستبداد الحكومي ووقف اعتداء السلطة على حقوق الأفراد والجماعات. وهكذا حدث التطور في معنى المجتمع المدني من وسيلة للتنظيم تهدف إلى الحفاظ على المصالح الخاصة فقط إلى وسيلة لحماية الحقوق والحريات في مواجهة الدولة[22]. هنا يصبح وجود المجتمع المدني كرابطة اجتماعية ضروري لتحقيق مزيدا من الاستقرار والسلام والأمن للمجتمع ككل، كما يضمن وضع حدود لتقييد سلطة الدولة ومنعها من الاستبداد. وهذا الشكل من التنظيم الاجتماعي يتكون من مجموعة متنوعة من المؤسسات والهيئات التي تقوم بممارسة دور الرقيب على تصرفات الحكومة إزاء الأفراد والجماعات ثم محاسبتها وسؤالها[23]. إن مثل هذا الكلام يجب أن لا يجعلنا نتصور إن المجتمع المدني هو في صراع دائم مع الدولة. الحقيقة هي أن المجتمع المدني يتعارض فقط مع الدولة المستبدة غير الديمقراطية. إن المجتمع المدني والدولة مفهومان متلازمان، ومتكاملان، فلا يمكن أن ينهض المجتمع المدني ويؤدي رسالته في المناعة والتقدم بدون دولة قوية، تقوم على مؤسسات دستورية ممثلة، وتعمل على فرض القانون، كما انه من الصعب أن نتصور دولة وطنية قوية يلتف حولها أغلبية المواطنين بدون مجتمع مدني يسندها، والا فإنها تتحول إلى دولة معزولة قد تؤدي دورها من خلال أجهزتها البيروقراطية، ولكنها تنهار في نهاية المطاف فينهار معها المجتمع. إن الدولة التي تمثل الوجه الآخر للعملة في علاقتها بالمجتمع المدني، هي الدولة الليبرالية الديمقراطية، فهي التي يستطيع المجتمع المدني أن يلجمها حين تحاول الخروج عن مسار دولة القانون والمؤسسات، وتتنكر لقيم المجتمع المدني. لأن الليبرالية هي التي تمثل الحل الوسط والموفق بين النظام والحرية، فلا يمكن أن نتصور مجتمعا مدنيا متقدما في ظل حكم مطلق استبدادي[24]. أما في البلدان العربية فأن الاستبداد يعد حالة عامة وغالبة وسمة أساسية تطبع الحياة السياسية العربية[25]. ففي المرحلة الراهنة يعيش المجتمع العربي حالة مزمنة من احتكار السلطة في كل بلد عربي من قبل قلة مسيطرة مترسخة من أجهزة ومؤسسات الحكم، ويقترن ذلك بإقصاء القوى الاجتماعية والسياسية ذات التوجهات المغايرة وفي هذا الإطار لا مجال لممارسة حقوق المواطنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث يسود المناخ العام حالة من الانسداد والتضييق على

الحريات العامة وفي مقدمتها حرية التنظيم والتعبير[26]. فليس أدل على استبداد أي نظام للحكم وفساده من التضييق على الحريات بما فيها حرية التعبير والتنظيم وانتهاكه للحقوق والحريات الإنسانية، إن طبيعة الحكم العربي لا تترك فرصة لأي حركة سياسية لان تنمو بشكل طبيعي وتعبر عن نفسها بشكل علني مفتوح وشفاف، وإنما يقفل الحكم التسلطي كل الأبواب[27]. ورغم محاولات الأنظمة العربية التخفيف الظاهري من الحكم الاستبدادي المطلق أو شبه المطلق سواء عن طريق تطبيق بعض الأسس الدستورية – البرلمانية أو إقامة مجالس شورى أو استشارية، فأنها لم تزحزح الحكم الاستبدادي الفردي – النخبوي ، ولم تؤثر هذه المناورات في إضعاف سلطاتها واستمرار مصالح الفئات الحاكمة فوق القانون وفوق الصالح العام. أي إن البلدان العربية لم تغادر بعد مرحلة الحكم السلطوي، وان كل ما حدث إنها تحولت من نموذج تسلطي إلى نموذج تسلطي آخر. فالدولة سعت إلى إيجاد (خواء سياسي حولها) فمن حزب يتطابق مع الدولة أو الحكومة إلى مجالس تابعة ونقابات خاضعة وجمعيات تنشأ بواسطة الدولة ومن اجلها[28]. وفي الأنظمة التي تزعم الديمقراطية الليبرالية فان يد الحاكم امتدت وتمتد باستمرار لأية حركة سلمية واعية ترنو إلى الاستفادة من هامش الحركة الضئيل المتاح لتحقيق خطوة إصلاحية حقيقية مهما كانت صغيرة وفي ظل هذه الأنظمة والأوضاع السياسية تكون منظمات المجتمع المدني هي الضحية الأولى والأخيرة، لأنها البوتقة الحقيقية لبناء مشاركة شعبية مستقلة وخلق قوة فعالة ومؤثرة تزاحم المؤسسات الاستبدادية [29]. إننا في هذا الإطار إزاء دولة لا تثق في المجتمع ومجتمع لا يثق في الدولة وحتى في الحالات التي تعترف فيها الدولة بأهمية مؤسسات المجتمع المدني فأنها تبادر بوضع القوانين والقيود القانونية والإدارية ما يمكنها من مراقبة حركة هذه المؤسسات والحد من نشاطها مما يؤثر سلبا فيها[30]. ومن ذلك بعض التشريعات التقييدية المتعلقة بتنظيم عمل الجمعيات الأهلية وتقييد حركة العمال ومشاركتهم في الحياة السياسية والنقابية بشكل فعال ومن ذلك أيضا لجوء بعض الحكومات العربية إلى فرض الحراسات القضائية على النقابات لأسباب تتصل بنشاط الحركات النقابية نفسها وأعضائها ولا شأن للحكومات بها، وتلجأ بعض الحكومات العربية إلى حل منظمات ومؤسسات حقوق الإنسان لمجرد قيام هذه المنظمات بكشف الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان وفضح الإجراءات التعسفية التي قد تلحق ببعض الناشطين في هذا المجال[31]. بالنتيجة ترتب على هذه الأوضاع السياسية المتخلفة تخلف منظمات المجتمع المدني، كما إن علاقتها مع السلطة الحكومية بدلا من أن تقوم على الثقة والتعاون والاستقلال الذاتي، تعاني من ممارسات أجهزة السلطة منذ نشوئها: صعوبة إجراءات التسجيل والإشهار في ظل آلية تشريع موجهة للهيمنة عليها، قيود شديدة على مواردها المالية، عقوبات صارمة تواجه أعضاء مجالس إداراتها عند المخالفة (المعارضة)،

احتكار السلطة للإعلام والحد من حرية الصحافة، حريات عامة وحقوق مدنية منقوصة ومشوهة ، وهذه الممارسات عكست آثارا سلبية على مؤسسات المجتمع المدني[32]. لقد أدى تشدد الدولة إزاء المجتمع المدني إلى خسارة الطرفين، فالفرد لم تتوفر له الحصانة التي تقيه ضد سطوة الدولة، كذلك الدولة لم تتوفر لها الحصانة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة، وبالتالي لم تتوفر في البيئة العربية خاصية إدارة الصراع الاجتماعي بصورة سلمية منظمة[33].

رابعا- جدلية العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية في البلدان العربية:

لمؤسسات المجتمع المدني دورها الذي لا يستهان به في تحقيق وتسريع عملية البناء والتنمية والإصلاح الشامل. وقد اعتمدت المجتمعات المتقدمة على هذه المؤسسات لإحداث نقلات تنموية واسعة شملت كل مجالات الحياة. ومثلت مؤسسات المجتمع المدني أفضل سبل المشاركة الشعبية في البناء والتنمية وصناعة القرار. لقد فرض اتساع استخدام مفهومي (المجتمع المدني والديمقراطية) إشكاليات عدة كان أبرزها إشكالية العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني. هل يصنع المجتمع المدني الديمقراطية، أم إن الديمقراطية هي الشرط والأساس السياسي لوجود مؤسسات المجتمع المدني وتطورها من أحزاب ونقابات وجمعيات. أو بمعنى آخر هل يمكن قيام الديمقراطية في مجتمع غير مدني، وهل يمكن قيام مجتمع مدني بأسلوب غير ديمقراطي. على الرغم من بعض الطروحات المخالفة يتفق اغلب الباحثين على إن العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني علاقة متبادلة وهما يشكلان مفهومان متكاملان، فيعد النظام الديمقراطي شرط لبناء الأسس المؤسسية الدستورية التي تشكل الأرضية الأساسية لازدهار المجتمع المدني، ولما كانت عملية التحول الديمقراطي تسير وفق خطين متوازيين متكاملين، فأن الديمقراطية في غياب المجتمع المدني تقوم على خط واحد من القمة إلى القاعدة وفي وجود المجتمع المدني يتحقق بناء الخط الآخر من القاعدة إلى القمة[34]. أي أن غياب مؤسسات المجتمع المدني يكون سبب في إضعاف المسار الديمقراطي ويفتح المجال لظهور الطروحات الأحادية على اختلافها سواء كانت تسلطية أو سلطوية أو شمولية والتي ستكون بالتأكيد النقيض للبناء الديمقراطي[35]، وفي المقابل فأن تعدد أشكال ومهام مؤسسات المجتمع المدني بقدر ما هو دليل على (النضج) الديمقراطي فأنه دليل على (قبض) الشعب على كوابح خطط الساسة ومنعهم من توسيع مساحة سلطاتهم خارج حدود الدستور[36]. وفقا لما سبق يتضح إن ديمقراطية أي مجتمع تتوقف على مدى وجود مجتمع مدني، فهو أصدق مقياس لحقيقة الديمقراطية لان وجود المجتمع المدني يضمن دفع الحكومة للاستجابة لما يقدمه لها الأفراد والجماعات من مطالب تعبر عن احتياجاتهم ورغباتهم في تحقيق نوعية حياة أفضل. ولكن لكي يتحقق ذلك لابد أولا أن يتوافر المواطن الايجابي الذي يكون لديه اهتمام بالشؤون العامة واستعداد

لممارسة العمل العام المستقل[37]. وفي هذا المجال يظهر دور منظمات المجتمع المدني والذي يتمثل في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في حياتهم، كما انه تمارس دور مدارس سياسية للتنشئة على الديمقراطية، وحاضنة للديمقراطية، وهيئات تثقيفية وتدريبية ومخزنا لا ينضب للقيم الديمقراطية المغذية للمجتمع وتوفير أجيال من العناصر القيادية لمختلف الهيئات المؤسسية في الساحة السياسية بما فيها الأحزاب والحكومات المحلية وهيئات الحكم (البرلمان)، من هنا حق النظر إلى المجتمع المدني كونه دعامة الديمقراطية [38]. على هذا النحو تبدو الصلة واضحة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي. أي يصبح من غير المتصور تطور مؤسسات المجتمع المدني ونموها وقيامها بدورها إلا في ظل نظام ديمقراطي، وبالمقابل من غير المتصور قيام نظام ديمقراطي من دون مؤسسات المجتمع المدني، فأركان العملية الديمقراطية تتكامل بتلك المؤسسات كونها قنوات للمشاركة السياسية [39]. ومن هنا بدأت المقارنات وطرحت التساؤلات حول مدى ملائمة المجتمع المدني للتحول الديمقراطي في البلدان العربية فهناك من يرى إن المدينة الحاضرة وبموازاة التجربة الغربية التاريخية لتطور مفهوم المجتمع المدني والديمقراطية وقواه، كانت هي الحاضنة وهي الإشغال الاجتماعي والبنية الثقافية للتكوينات الاجتماعية في إطارها والمسماة (المجتمع المدني) فأن المدينة – الحاضرة العربية، وهي الحاضنة قياسا ليست كمثيلتها الأوروبية وذلك لان الإشغال الاجتماعي الريفي وثقافته هو الذي بدأ يستحوذ على الإشغال للمدينة العربية وحاضرتها وقواها وثقافتها، وبالتالي فأن تلك الإشغالات الاجتماعية تجعل من فكرة المجتمع المدني فكرة بدون معنى أو فاعلية حتى وان وجدت. ويترتب على ذلك عدم الصلة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البلدان العربية. كذلك فأن الدراسة ومن تلك المنطلقات، ترى توظيف فكرة المجتمع الأهلي بدلا من المجتمع المدني ولاسيما إن فكرة الأهلي تتجاوز الانقسام المدينة–الريف وتحيزاته، وفي الوقت نفسه تدخل عناصر وقوى تقليدية وذات فعالية ، والتي يستبعدها مفهوم المجتمع المدني. فالمدن العربية إذن أصبحت متريفة على نحو كبير، مما جعلها تقف بالضرورة عائقا في طريق التحولات نحو الديمقراطية. لأنها لا يمكن أن تكون حاضنة لمفهوم المجتمع المدني الذي تطور وترعرع في أحضان المدن الأوروبية كونها بنية ذات علاقات اجتماعية وثقافية محددة[40]. وقد انتقد مفهوم المجتمع المدني كونه لا يتسم فقط بالغموض والسيولة، وإنما أيضا لا يتوافق مع خصوصيات الثقافة والبنى الاجتماعية في المنطقة العربية، وبالتالي لا يرى التلازم بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية ويقترح مفهوما بديلا من المجتمع المدني أسماه (المجتمع السياسي أو الجماعة السياسية)[41]. وهذا المفهوم يعده البعض مدخلا أفضل ولاسيما في الواقع العربي، لأنه يرتبط بنمط ديمقراطي لا يستلزم تغييرا جوهريا

مسبقا في التركيب الاجتماعي والثقافي والسياسة السائدة وهو نمط الديمقراطية النخبوية التنافسية، وهو نمط متحرر من رومانسية ديمقراطية المشاركة التي ترتبط بتعظيم أهمية المجتمع المدني بها[42]. إذا كان واضحا الارتباط الوثيق بين نمو وتطور مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي واعتماد كل منهما على الآخر كسبب ونتيجة فأنه من المهم التطرق لأبرز معوقات تفعيل نشاط المجتمع المدني في الوطن العربي فهناك أسباب بعضها له علاقة بالمؤسسات نفسها ونشأتها وطريقة عملها وبعضها له علاقة بالحكومات وبعضها له علاقة بالوضع العام في كل قطر عربي على حدة ودرجة التطور السياسي والديمقراطي فيه. إن محدودية دور المجتمع المدني في البلدان العربية في تعزيز التطور الديمقراطي يرجع إلى الطابع التسلطي الاستبدادي للنظم الحاكمة في الوطن العربي، كما يرجع إلى أزمة الدولة الوطنية القطرية في الوطن العربي التي تلقي بتأثيراتها السلبية على المجتمع المدني، وان ضعف مقومات الديمقراطية في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في البلدان العربية يقلص من إمكانيات تطور المجتمع المدني . ويتجلى ذلك بوضوح في مظاهر عديدة منها: ضعف الثقافة السياسية الديمقراطية، وتدني قيمة الديمقراطية، فضلا عن تدهور مستوى معيشة قطاعات واسعة من المواطنين العرب، وزيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وضعف الطبقة الوسطى في العديد من البلدان العربية، وغيرها من القضايا والمشكلات التي تمثل عقبات أمام عملية التطور الديمقراطي وتدعيم المجتمع المدني في الوطن العربي. هذا إلى جانب ضعف تنظيمات المجتمع المدني نفسه. فهذه المؤسسات تفتقد لآليات البناء المؤسسي فضلا عن عدم وجود القدرات التي تقود عملية التأهيل هذه المؤسسات وبسبب غياب الشفافية والممارسة الديمقراطية داخل كثير من مؤسسات المجتمع المدني في الأقطار العربية فأنها تظل عاجزة عن إحداث الصلاح أو تغيير في المجتمع علاوة على إصلاح أوضاعها نفسها. ومن هنا فأن بالنظر إلى أوضاع مؤسسات المجتمع المدني ونتيجة للتحديات العديدة التي تواجهها وفي مقدمتها القيود المفروضة عليها من قبل الحكومات وضعف التمويل وعدم وجود آليات للبناء المؤسسي وعدم وجود قواعد جماهيرية عريضة لها في أوساط الناس نتيجة قلة الوعي بجدواها وأهميتها وتأثيرها في المجتمع في مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي تظل محدودة التأثير وعاجزة عن الإسهام في الإصلاح المطلوب بمستوياته السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية[43]. من هنا يتضح ضعف العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البلدان العربية. إلا أن مقولة عدم وجود العلاقة بين المجتمع المدني والتحول نحو الديمقراطية في البلدان العربية، لا يعني انه لا فائدة مما هو قائم من مؤسسات ما يسمى بالمجتمع المدني أو بعضها على الأقل، وانه لابد من تطوير كل ما يؤدي إلى تعزيز بناء الدولة والمجتمع في البلدان العربية.

الخاتمة

على الرغم من التداول الواسع لمفهوم المجتمع المدني في الأوساط السياسية والثقافية العربية، والجهود الحكومية وغير الحكومية في إقامة تنظيماته، إلا انه لم يتبلور بعد مجتمع مدني عربي، كما يروج له ويدعو له. إن من الخطأ الاعتقاد أن المجتمع المدني يوجد بمجرد المطالبة به، وإنه تتضافر في تكوينه عوامل عدة تكون انعكاسا للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمع الذي توجد فيه وتتكون. لذلك فأن الحديث عن صيغة المجتمع المدني وفق النمط الغربي وإمكانية تطبيقه أو توفر مقوماته من حيث الشكل والمضمون في البلدان العربية، فرضية غير قابلة للتحقق في ظل أوضاعها الراهنة، لأنها تتخطى التركيبة الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان. وفي ظل هذا المشهد للواقع العربي يصبح الحديث عن مفاهيم المجتمع المدني بعده نتاجا لعوامل ومحددات خارجية وليست نتاجا لمعطيات وضرورات التطور الاجتماعي– الاقتصادي– السياسي في البلدان العربية إذ أن الحديث عن المجتمع المدني العربي، هو حديث (عن مرحلة تطورية لم تدخل أعماقها بعد، ولم تتعاط مع أدواتها ومعطياتها المعرفية العقلانية التي تحل محل الأدوات والمعطيات التقليدية الموروثة). فالعلاقات الاجتماعية القديمة (القبلية والعشائرية والأبوية) تتعارض مع نسق العلاقات التي يقوم عليها المجتمع المدني الحديث (العلاقات الوظيفية) التي تقوم على مبدأ الفردية الإنسان ككيان مستقل له صيرورته الشخصية، بعيدا عن انتماءاته وارتباطاته العرقية والعصبوية. كما إن المجتمع المدني هو مجتمعا يأخذ شكله وفقا للتطور التدريجي الذي يرافق التحول الديمقراطي. أي إن المجتمع المدني هو النتيجة العملية للتحول الديمقراطي، التحول الذي تم بفعل تطور داخلي للمجتمع. إن مقارنة ذلك مع واقع المجتمع المدني في البلدان العربية يظهر لنا الضعف الواضح في أداء مؤسسات المجتمع المدني التي تتأثر بشكل كبير وينعكس عليها محدودية الخطوات الإصلاحية باتجاه الديمقراطية. حيث تعيش في مجملها رهن التشريعات المقيدة وضعف التمويل المالي ومحدوديته وضعف بنائها المؤسسي. إن غياب الإصلاح الحقيقي وضعف الديمقراطية في البلدان العربية يساهم في تحجيم دور وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني إن لم نقل منع وجودها. إن مسألة إقامة مؤسسات مجتمع مدني فاعلة ذات دور فاعل في التحول الديمقراطي يتطلب إرساء أسس دولة القانون التي تمثل الحاضنة المحورية لقيام وازدهار المجتمع المدني. عليه فأن أهم ما يجب توفره في حياة المجتمع المدني اليوم هو المؤسسات الدستورية الفاعلة التي يمكن أن تحمي المجتمع المدني (ثقافة وممارسة ومؤسسات) من عبث رجال السياسة. وإعادة بناء المجتمع المدني على أسس ومبادئ المجتمع المدني الحديث التي أرست قواعدها إعلانات وشرعات الحريات المدنية وحقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية. وحتى يتحقق ذلك فأننا نذهب مع أولئك الذين

يؤكدون على أهمية إعطاء دور أبرز لفكرة (المجتمع الأهلي) بعدها فكرة وبنية يمكن أن تمثل المدينة العربية المتريفة، والريف العربي، بكافة تكويناته والقوى والمنظومات الثقافية وتنوعاتها.

الهوامش:

1- للتفاصيل انظر: جون ارنيبرغ، المجتمع المدني من اليونان حتى القرن العشرين ، ترجمة حسن ناظم وعلي حاكم صالح، معهد الدراسات الإستراتيجية، العراق ، 2007 ، ص 167و187 .

2- عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2003، ص 73.

3- سربست نبي، المجتمع المدني السيرة الفلسفية للمفهوم، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، 2006، ص195 .

4- المصدر نفسه ، ص 101 .

5- عبد الوهاب حميد رشيد، مصدر سابق، ص88.

6- محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، في علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000 ، ص 184 .

7- نقلا عن احمد شكر، مشكلات المجتمع المدني ومستقبله في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1998، ص 20.

8- عبد الوهاب حميد رشيد، مصدر سابق، ص 90 .

9- المصدر نفسه، ص 91 .

10- المنصف وناس، الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر، في سليمان ألرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 195.

11- مصطفى كامل السيد، مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي، في سعيد بنسعيد العلوي وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2001 ، ص 646 .

12- الحبيب الجنحاني وسيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، دار الفكر، دمشق، 2003، ص 25 .

13- محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 172.

14- انظر: المصدر نفسه، ص 172. والحبيب الجنحاني وسيف الدين عبد الفتاح ، مصدر سابق ، ص 72 .

15- ناهد عز الدين، المجتمع المدني، سلسلة موسوعة الشباب السياسي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، ص 3.

16- متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 11.

17- محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة للإصلاح، مصدر سابق ، ص 181 .

18- محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مصدر سابق، ص 189 .

19- عبد الوهاب حميد رشيد، مصدر سابق، ص 90 .

20- المصدر نفسه، ص 92 .

21- حسين علوان، الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة ، في علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص .

22- ناهد عز الدين ، مصدر سابق ، ص 4 .

23- المصدر نفسه، ص5 .

24- الحبيب الجنحاني وسيف الدين عبد الفتاح ، مصدر سبق ذكره ، ص28و29و30 .

25- علي الدباغ، الجذور الدينية للاستبداد، في إسماعيل نوري وآخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 49 .

26- ثناء فؤاد عبد الله، آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي، في إسماعيل نوري وآخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة ، مصدر سابق ، ص 395 .

27- علي خليفة الكواري(محرر)،الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية ، المواقف والمخاوف المتبادلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999 ، ص 630 .

28- ثناء فؤاد عبد الله، مصدر سابق، ص 403.

29- محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مصدر سابق، ص 7 .

30- ثناء فؤاد عبد الله، مصدر سابق، ص 395.

31- احمد شكر، مصدر سابق، ص 114.

32- عبد الوهاب حميد رشيد، مصدر سابق، ص 120 .

33- ثناء فؤاد عبد الله، مصدر سابق، ص 395.

34- عبد الوهاب حميد رشيد، مصدر سابق، ص 87.

35- عبد الجبار احمد عبد الله، مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 31، السنة السادسة عشرة، تموز 2005، ص 90.

36- سامي البدري، مدخل لدراسة المجتمع المدني العراقي، في برهان غليون وآخرون، نحو مجتمع مدني علماني آفاق النهوض بالمجتمع المدني في العراق، الحوار المتمدن، بغداد ، 2007 ، ص99 .

37- ناهد عز الدين، مصدر سابق، ص 5.

38- عبد الوهاب حميد رشيد، مصدر سابق، ص88.

39- حسين علوان، مصدر سابق ، ص 161 .

40- متروك الفالح، مصدر سابق، ص 34.

41-وجيه كوثراني، المجتمع المدني والدولة في التاريخ العري، في سعيد بنسعيد العلوي وآخرون، مصدر سابق، ص 119 .

42- وحيد عبد المجيد، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، في سعيد بن سعيد العلوي وآخرون، مصدر سابق ، ص 8 .

43-الطاهر لبيب، علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي، في سعيد بن سعيد العلوي وآخرون، مصدر سابق ، ص 339 .